من الصحافة الإيرانية

خاص

من غرينلاند إلى هرمز.. تمدد ترامب يصطدم بتحولات النظام الدولي

آرمان امروز

رأى الكاتب الإيراني «حميد روشنائي» أن تصريحات الرئيس الأميركي بشأن وضع مضيق هرمز ضمن «أراضي» الولايات المتحدة تكشف سوء فهم لمفهوم الإقليم وموقعه الجغرافي والسياسي، مشيرًا إلى أن ترامب سبق أن طرح مواقف مماثلة تجاه فنزويلا، في سياق يعكس تصورات توسعية تتجاوز قواعد النظام الدولي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، الثلاثاء ١٨ آب/ أغسطس، أن مفهوم الإقليم في الأدبيات السياسية يشير إلى المجال الذي تخضع فيه الأرض والجو والبحر لسيادة دولة وقوانينها، موضحًا أن نظريات الجغرافيا السياسية تميز بين الإقليم الرسمي الذي تقوم فيه السيادة القانونية الكاملة، والإقليم الوظيفي الذي قد يظهر من خلال النفوذ والتدخل، والإقليم الإدراكي المرتبط بالتأثير الثقافي والسياسي. وتابع: أن الولايات المتحدة سعت تاريخيًا إلى توسيع نطاق نفوذها عبر صيغ مختلفة، من أميركا اللاتينية إلى المناطق الواقعة تحت الاستعمار، فضلًا عن إنشاء شبكة واسعة من القواعد العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، بما عزز حضورها ونفوذها في مناطق مختلفة من العالم. ولفت روشنائي إلى أن سياسات الرئيس الأميركي الأخيرة، بما فيها الادّعاءات المتعلقة بغرينلاند وفنزويلا وقناة بنما ومضيق هرمز، إلى جانب تغيير أسماء المناطق، تمثل عودة إلى منطق القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في وقت انتهى فيه عصر الاستعمار القديم.

وأوضح أن النظام الدولي يشهد تحولًا جديدًا لا يقبل فرض الهيمنة على أراضي الدول الأخرى، مشيرًا إلى أن القواعد العسكرية الأميركية فقدت جزءًا من قدرتها السابقة على توفير الأمن، فيما تراجعت قدرة الغرب على احتكار الإعلام والتأثير الدعائي.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الولايات المتحدة لم تعد تمتلك القدرة العسكرية والمكانة السياسية التي تمكنها من تعريف مناطق جديدة باعتبارها جزءًا من نطاق نفوذها أو سيادتها.

مضيق هرمز.. أداة قوّة إيرانية يحكم معادلات الردع مع واشنطن

جوان

رأى الكاتب الإيراني «عبدالله متوليان» أن مضيق هرمز تجاوز كونه مجرد شريان مائي تجاري يمر عبره نحو خُمس الاستهلاك العالمي للنفط والغاز، ليصبح المركز الأساسي للمحاسبات الاستراتيجية وأحد أهم ركائز الردع القومي الإيراني في مواجهة التهديدات الخارجية. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جوان»، الثلاثاء ١٨ آب/ أغسطس، أن الأوامر والتعيينات الأخيرة الصادرة عن قائد الثورة الإسلامية لقادة القوة البحرية التابعة للحرس الثوري تعكس التوجه نحو بناء معماري جديد للردع الفعال، عبر رفع الجاهزية والتطوير التسليحي والاشراف الاستخباري للحفاظ على الأمن البحري.

وأوضح أن حقيقة «الردع في هرمز» لا تقتصر على سيناريو إغلاق المضيق فحسب، بل تمتد إلى القدرة على رفع مخاطر الملاحة وزيادة تكاليف التأمين وأسواق الطاقة، مما يجبر العدو على إعادة حساباته قبل اتخاذ أي قرار عدائي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولفت إلى أن القوة البحرية الإيرانية تجمع بين الاقتدار العسكري والادارة الذكية الملتزمة بالقوانين الدولية، مشيراً إلى أن تحول مضيق هرمز إلى قوة إستراتيجية يتطلب تكامل القوة البحرية مع الدبلوماسية الإقليمية والاقتصاد المرن الذي يعزز القدرة التفاوضية للبلاد. ونوه متوليان بأن دول جنوب الخليج الفارسي هي الأكثر تضرراً من أي اضطراب في أمن الطاقة، وهو ما يفتح المجال لبناء نظام أمني إقليمي مشترك يستند إلى تعاون الدول المطلة على الخليج الفارسي بعيداً عن التدخلات الخارجية والقوى الأجنبية من خارج المنطقة.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن مضيق هرمز يشكل المحور الأساسي للصراع بين طهران وواشنطن، مشدداً على أن الهدف الأسمى للقوة البحرية للحرس الثوري هو جعل هذا الشريان الاستراتيجي ميداناً للردع الحاسم قبل أن يكون ميداناً للحرب.

فشل الرهان الأميركي على إستسلام إيران.. وصعود قوّة طهران

كيهان

اعتبر الكاتب الإيراني «محمد إيماني» أن الحرب على إيران اندلعت نتيجة حسابات أميركية خاطئة، بعدما توهمت واشنطن أن الضغوط قادرة على دفع طهران إلى الاستسلام خلال أيام أو أسابيع؛ لكن صمود إيران وقدرتها على إدارة المواجهة أثبتا فشل هذه التقديرات وأظهرا امتلاكها مقومات قوية للصمود والمواجهة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «كيهان»، الثلاثاء ١٨ آب/ أغسطس، أن تقييمات غربية عدة أقرت بأن واشنطن أخطأت في تقدير قدرة إيران على التحمل، بعدما افترضت أن زيادة الضغوط ستجبرها على التراجع، بينما أظهرت التطورات الميدانية استمرار إيران في مواجهة الحرب والحصار بثبات. وتابع: أن المواقف الصادرة عن مسؤولين ومحللين غربيين كشفت حجم المفاجأة التي أحدثها الأداء الإيراني، إذ أقرّ عدد منهم بأن الولايات المتحدة قللت من تقدير القدرات الإيرانية، وأن استمرار المواجهة أثبت امتلاك طهران عناصر قوة مؤثرة في المعادلات الإقليمية والدولية. ولفت إيماني إلى أن إيران تمتلك أوراق قوة مهمة، وفي مقدمتها قدرتها على التأثير في أمن الملاحة عبر مضيق هرمز، معتبرًا أن هذه القدرات جعلت واشنطن أمام معادلة مختلفة عن تلك التي تصورتها قبل الحرب. وأوضح أن تجربة حكومة الشهيد السيد إبراهيم رئيسي قدّمت نموذجًا واضحًا على قدرة إيران على تعزيز اقتصادها وعلاقاتها الخارجية رغم الضغوط، من خلال زيادة صادرات النفط، وتوسيع العلاقات مع دول الجوار، وتعزيز الإنتاج المحلي، ودعم الاكتفاء الذاتي وتنفيذ مشاريع عمرانية واقتصادية واسعة.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن التجربة الإيرانية أثبتت أن الاعتماد على القدرات الوطنية وتعزيز عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية، إلى جانب تطوير العلاقات مع الجوار، يمثل أساسًا راسخًا لحماية مصالح إيران وتعزيز موقعها في مواجهة الضغوط الخارجية.

مساعد وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي، في حوار مع صحيفة «إيران»:

مظلّة الحكومة الداعمة فوق معيشة المواطنين

دخل مشروع القسائم السلعية مرحلته الثامنة ولايزال مستمرًا، في وقت أدّت فيه زيادة أعداد المشمولين ومحدودية موارد الموازنة وتراجع الإيرادات المتوقعة إلى تحديات في تأمين الاعتمادات اللازمة. فقد ارتفع عدد المشمولين من نحو ٧٢/٥ مليون شخص في بداية المشروع إلى نحو ٨٧/٥ مليونًا، فيما يحتاج دفع رصيد مليون تومان شهريًا لكل فرد إلى نحو ٩٦ ألف مليار تومان سنويًا. مع ذلك، تؤكد وزارة التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي أن المشروع لم يتوقف وأن الرصيد البالغ مليون تومان مازال قائمًا. كما تدرس الحكومة زيادة قيمة القسائم؛ لكن ذلك مرتبط بتأمين موارد جديدة. وإلى جانب القسائم، تنفذ الوزارة برامج أخرى، منها دفع مليوني تومان شهريًا عن كل طفل في إطار «بطاقة أمل الأُم»، ودعم نحو ٢٦٢ ألف طفل يعانون سوء التغذية، ومتابعة مشروع «يسنا» لدعم الأمّهات الحوامل. وفي حوار مع صحيفة «إيران»، شرح يعقوب أندايش، مساعد وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي لشؤون الرفاه والشؤون الاقتصادية، تفاصيل هذه البرامج.

أين وصل تنفيذ مشروع القسائم السلعية؟

نُفذت حتى الآن ثماني مراحل في إطار المشروع الجديد الذي يحمل عنوان «مشروع ضمان الأمن الغذائي وتحسين معيشة المواطنين». وبدأ المشروع برصيد مليون تومان لكل شخص اعتبارًا من ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦. واستنادًا إلى اللائحة الخاصة بضمان الأمن الغذائي، شمل المشروع جميع مَن كانوا يتلقون الدعم الحكومي آنذاك، إضافة إلى الموظفين والمتقاعدين والأشخاص الذين لم يكونوا يحصلون على الدعم لكنهم طلبوا شمولهم.

في البداية، كان نحو ٧٢/٥ مليون شخص مشمولين. وبعد ذلك حصلنا على بيانات الموظفين والمتقاعدين من الأجهزة المعنية وأضفناهم. كما فتحنا المجال أمام من لم يكونوا يتلقون الدعم للتسجيل عبر منظومة «حمايت» أو تطبيق «شميم». وكانت هناك مجموعة لم تكن بنية أسرها مسجلة لدينا، بينهم أشخاص انسحبوا طوعًا من الدعم النقدي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، وآخرون لم يتلقوا دعمًا في البلاد أصلًا. وطُلب من هؤلاء استكمال بياناتهم عبر منظومة استهداف الدعم الحكومي، بالتنسيق مع منظمة الأحوال المدنية. وكانت العملية معقدة وتحتاج إلى تنسيق بين عدة أجهزة، لذلك خصصنا أيضًا مركز اتصال للردّ على المواطنين. ومُددت مهلة التسجيل من شهر إلى شهرين، ثم بسبب ظروف الحرب استمرت حتى ٩ أبريل/ نيسان ٢٠٢٦. ونتيجة لذلك ارتفع عدد المشمولين إلى نحو ٨٧/٥ مليون شخص، أي أضيف قرابة ١٦ مليونًا.

بعد زيادة عدد المشمولين، كيف استمر تمويل المشروع؟

في البداية، دفعنا رصيد أربعة أشهر دفعة واحدة، ثم بدأت المرحلة الخامسة في ٥ مايو/ أيار ٢٠٢٦. وكانت موارد المشروع مدرجة في موازنة عام ١٤٠٥ (٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٦ - ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٧)، حيث خُصص في الجدول ١٤ والبند ٢٠٧ نحو ٩٦ ألف مليار تومان لاستمرار المشروع ١١ شهرًا؛ لكن إمكانية تحقيق هذه الموارد بالكامل مسألة مختلفة. فمن وجهة نظر منظمة التخطيط والبنك المركزي، هناك عجز تشغيلي يقارب نصف الموارد المطلوبة. وكان من المصادر المهمة في الصيغة الأولية للموازنة تخصيص ٢٪ من ضريبة القيمة المضافة، إلا أن هذا البند حُذف خلال مناقشة الموازنة في مجلس الشورى، ما أدى إلى فقدان نحو ٤٥٠ ألف مليار تومان من الاعتمادات المتوقعة من هذا المصدر. وتقرر لاحقًا تأمين الأموال من صادرات المشتقات النفطية ومبيعات الغاز إلى شركات البتروكيماويات وموارد استهداف الدعم؛ لكن الحرب أثرت في هذه الموارد أيضًا؛ إذ أدى عدم اكتمال مبيعات الغاز للبتروكيماويات إلى عجز يقارب ٥٠٪، فيما لم يتحقق سوى نحو ٣٥٪ من موارد المشتقات النفطية.

ما المقترحات المطروحة لتعويض العجز؟

قدّمنا عدة مقترحات، أحدها الاستفادة من المادة ٤٥ من قانون ضريبة القيمة المضافة، التي تنص على إعادة الضرائب التي يدفعها المشمولون بمؤسسات الدعم والمحتاجون إليهم. وهناك نحو ١٢ مليون شخص مشمولين بلجنة الإمام الخميني للإغاثة ومنظمة الرعاية الاجتماعية، إضافة إلى فئات أخرى محتاجة؛ لكن تنفيذ هذا الأمر يحتاج إلى منظومة ولائحة مناسبتين، واللائحة التي أُعدت في السنوات الماضية ليست قابلة للتطبيق عمليًا حتى الآن.

كما اقترحنا الاستفادة من استيراد سيارات بقيمة مليار دولار. ومع وجود تعرفة جمركية بنسبة ١٠٠٪، يمكن توفير موارد تقدر بنحو ١٥٠ ألف مليار تومان وتخصيصها للقسائم. وهناك مقترحات أخرى ما زالت قيد البحث.

كم تبلغ الموارد المطلوبة والمتوفرة حاليًا؟

التنفيذ الكامل يحتاج إلى نحو ٩٦ ألف مليار تومان سنويًا، أي لدفع مليون تومان شهريًا لكل فرد. ووفق اللائحة التنفيذية للموازنة، يتعين على البنك المركزي تحصيل العملات الأجنبية الناتجة عن حصة الحكومة، ومنها الإيرادات النفطية، وتحويلها إلى الريال وفق الآليات المحددة ووضعها تحت تصرف وزارة الرفاه؛ لكن بسبب الحرب والقيود، كانت الموارد المحصلة أقل من المطلوب، ولم نتمكن بعد ٢٢ مايو/أيار - ٢١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٦ من تأمينها بالكامل. فمن أصل نحو ٨٧/٥ ألف مليار تومان مطلوبة، وفّر البنك المركزي نحو ٦٠ ألف مليار تومان للقسائم، ويجب تأمين الباقي من مصادر أخرى. وقد أقرت الحكومة مؤخرًا تخصيص مبلغ من حساب الدعم الاحتياطي للخزانة لتسوية مستحقات المتاجر. ورغم هذه المشكلات، يستمر المشروع ويحصل المشمولون على رصيدهم البالغ مليون تومان.

لماذا تأخرت تسوية حسابات المتاجر؟

أعلنا أن تسوية الحسابات تحتاج حاليًا إلى نحو ثلاثة أو أربعة أسابيع. ومع الموارد التي تصل خلال الصيف، والتي تبلغ نحو ٦٠ ألف مليار تومان شهريًا وترتفع إلى قرابة ٨٠ ألف مليار تومان اعتبارًا من الخريف، نسعى إلى تحسين التسويات وتقليص مدتها إلى نحو أسبوعين. كما حدثت تأخيرات في بعض الفترات بسبب مشكلات مصرفية، مثل أخطاء أرقام حسابات «شبا» أو إعادة التحويلات من البنك المستلم إلى البنك المرسل، ما استدعى إدراجها مجددًا في قائمة الدفع؛ لكن المتاجر المشاركة يمكنها الاطمئنان إلى أن جميع مستحقاتها ستدفع.

هل يحصل منتجو السلع المشمولة بالقسائم على دعم خاص؟

لم نقدم اعتمادًا مباشرًا للمنتجين؛ لكن استقرار السوق يمثل بحد ذاته دعمًا لهم. فعندما نوجه المستهلك عبر القسائم نحو المنتجين والمتاجر المشاركة، نوفر لهم قاعدة مستقرة من الزبائن. وكان المشروع يشمل في البداية ١١ سلعة، ثم أضيفت المنتجات الزراعية والفواكه والخضراوات وغيرها. وبذلك يستطيع أي منتج لهذه السلع بيعها في إطار المشروع بصرف النظر عن العلامة التجارية.

كيف كان إقبال المتاجر؟

الإقبال جيد. حاليًا، يتم نحو ٨٥٪ من المبيعات عبر متاجر التجزئة الصغيرة، و١٥٪ عبر المتاجر المتسلسلة. وعند انطلاق مشروع ضمان الأمن الغذائي كان نحو ٢٦٠ ألف جهاز ونقطة بيع مشاركًا، أما اليوم فتجاوز العدد ٦٠٠ ألف، وغالبية الزيادة جاءت من متاجر التجزئة، ما وفر توزيعًا جغرافيًا واسعًا.

هل ستزداد قيمة القسائم؟

القيمة حاليًا مليون تومان، والزيادة قيد البحث في الحكومة؛ لكنها مرتبطة بتأمين الموارد. وقد أصدر رئيس الجمهورية مرارًا توجيهات بتوفير الموارد الممكنة لدعم معيشة المواطنين. وفي الوقت نفسه، تحرص الحكومة على عدم تمويل المشروع عبر زيادة القاعدة النقدية وخلق أموال جديدة، لأن ذلك يمكن أن يرفع السيولة والتضخم؛ لكن ظروف الحرب والحصار ومحدودية الموازنة، إلى جانب ضرورة دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين والنفقات الأساسية، قد تفرض في بعض الحالات استخدامًا محدودًا لإمكانات البنك المركزي، على أن يتم بصورة مدروسة للحد من الآثار التضخمية.

لماذا تغير الجدول الزمني لشحن القسائم؟

كان شحن الرصيد يتم خلال نحو ١٥ يومًا، وكان ٨٥٪ من المواطنين يجرون مشترياتهم خلال هذه الفترة، ما تسبب بازدحام المتاجر وضغط على إمدادات السلع. لذلك قررنا توزيع عمليات الشراء وفق الأرقام الأخيرة من الرقم الوطني. المجموعة الأولى تضم نحو ٤٠ مليون شخص، من أصحاب الأرقام الوطنية المنتهية من صفر إلى ٢ والأسر المشمولة بمؤسسات الدعم، ويمكنها استخدام الرصيد اعتبارًا من اليوم الخامس عشر. والمجموعة الثانية، وعددها نحو ٢٧ مليونًا، تستطيع الشراء اعتبارًا من اليوم الخامس والعشرين. أما المجموعة الثالثة، نحو ٢٠ مليونًا من أصحاب الأرقام المنتهية من ٧ إلى ٩، فيُشحن رصيدها في اليوم الخامس من الشهر التالي. والرصيد الذي يُشحن في اليوم الخامس يعود إلى الشهر السابق، ولا يعني أن الحكومة أخرت دفعة شهر كامل.

ما قضية الأشخاص المسجلين كمقيمين خارج البلاد؟

وفق بيانات قيادة قوى إنفاذ القانون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية «فراجا»، هناك نحو ٣/٧ ملايين شخص مسجلين كمقيمين خارج البلاد، أي إن خروجهم من البلاد مسجل من دون تسجيل عودتهم؛ لكن بعضهم ربما عاد من دون تسجيل دخوله، ولا سيما عبر الحدود البرية. ولذلك لم نرغب في حذفهم فجأة من الدعم. ومنذ ٣ أغسطس/ آب ٢٠٢٦، أطلقنا دعوة للأشخاص الذين تلقوا رسائل نصية لمراجعة مكاتب حكومية مختارة، حيث يتم التحقق من الهوية ومحل السكن والإقامة باستخدام بصمة الإصبع أو التعرف على الوجه عند الحاجة. ولا يحتاج جميع أفراد الأسرة إلى الحضور، بل الشخص المسجل فقط باعتباره مقيمًا في الخارج. أمامَن هم دون ١٥ عامًا فعليهم الحضور برفقة ولي الأمر.

ماذا يحدث لمستحقاتهم المتأخرة؟

أوقفنا مؤقتًا رصيد أغسطس لهؤلاء ولم نحذفهم. وبعد مراجعة المكتب وتصحيح المعلومات، تُرسل البيانات إلينا وتُدفع المستحقات المتأخرة.

إلى أين وصل تصنيف الأسر ضمن المجموعات الاقتصادية؟

نتابع تصنيف المواطنين ضمن ثلاث مجموعات اقتصادية: منخفضة ومتوسطة ومرتفعة. وقد عقد ائتمانية أو تسعة اجتماعات بمشاركة الوزراء ووزارة الرفاه ومنظمة التخطيط والموازنة ومركز الإحصاء وأجهزة أخرى، وأرسل المقترح النهائي إلى الحكومة لاتخاذ القرار. وإذا اعترض شخص على تصنيفه، يستطيع تقديم إفصاح ذاتي عن وضعه المالي؛ لكن الإفصاح وحده لا يغير التصنيف، بل تُراجع البيانات المصرفية والاقتصادية المتوفرة لدى الأجهزة المختلفة. وإذا ثبت أن الشخص قدّم معلومات غير صحيحة عمدًا، يمكن وفق القانون قطع الدعم أو القسائم عنه، فضلًا عن استرداد المبالغ التي حصل عليها سابقًا. لذلك يجب أن تكون المعلومات المقدمة دقيقة وحقيقية.

ما آخر أرقام مشروع مكافحة سوء التغذية؟

يشمل المشروع حاليًا نحو ٢٦٢ ألف طفل دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية، مقابل نحو ١٨٦ ألفًا في السابق؛ لكن ارتفاع العدد لا يعني بالضرورة زيادة فعلية في سوء التغذية، بل يعود إلى تحسن عمليات الرصد والتعرف إلى الحالات من قبل وزارة الصحة في المدن والقرى. ففي بعض المناطق كانت تسجل سابقًا أرقام تساوي صفرًا، وهو ما كشف أن الرصد لم يكن دقيقًا بما يكفي.

ورُفع الدعم المخصص للأطفال من الفئات محدودة الإمكانات إلى مليوني تومان، فيما تحصل الفئات ذات الوضع الاقتصادي المتوسط على مليون و ٢٠٠ ألف تومان. وتستمر المدفوعات بصورة منتظمة، وقد خُصص للمشروع نحو ٨,١ آلاف مليار تومان في موازنة العام الحالي.

ما تفاصيل مشروع «بطاقة أمل الأُم»؟

بدأ المشروع هذا العام ويشمل الأطفال المولودين اعتبارًا من ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٦، بصرف النظر عن المجموعة الاقتصادية للأسرة. ويُدفع عن كل طفل مليونا تومان شهريًا إلى حساب الأُم. وإذا كان لدى الأسرة توأمان، يُحسب الدعم لكل طفل على حدة، أي تحصل الأسرة على ضعف المبلغ. ويُقدم الدعم كرصد للقسائم السلعية، ويمكن استخدامه لشراء السلع المشمولة بالقسائم، إضافة إلى حفاضات الأطفال وحليب الأطفال المجفف.

وهناك تعاون مع الصيدليات المتعاقدة لتوفير هذه المنتجات. ولا تحتاج الأسر إلى التسجيل أو مراجعة أي جهة. يكفي أن يكون الطفل مولودًا في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٦ - ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٧، وأن تصدر له شهادة ميلاد. وترسل منظمة الأحوال المدنية بيانات المواليد إلينا تلقائيًا في نهاية كل شهر. وإذا تأخرت بيانات الطفل، تُدفع أيضًا مستحقات الأشهر السابقة. ويستمر هذا الدعم حتى يبلغ الطفل عامين، أي ٢٤ شهرًا.

أين وصل مشروع «يسنا» لدعم الأمّهات الحوامل؟

يتعلق مشروع «يسنا» بدعم الأمّهات الحوامل، ونُفّذ في أربع مراحل العام الماضي. أما هذا العام، فقد خُصص نحو ٨ آلاف مليار تومان لعدة برامج مرتبطة بدعم زيادة السكان، بينها التأمين على النساء اللواتي لديهن أكثر من ثلاثة أطفال، والتأمين الريفي والعشائري، ودعم إجازة الأمومة؛ لكن هذه الموارد لم تُفصل بالكامل حتى الآن. وقد طلبنا من المقر الوطني للسكان تحديد حصة مشروع «يسنا» منها، وحتى تخصيص الميزانية لا يمكن تحديد موعد دقيق للدفع. ومن المحتمل، بسبب إجراءات تخصيص الموارد، أن يبدأ التنفيذ المنتظم في النصف الثاني من العام.

في العام الماضي، حصلت الأمّهات المشمولات في الشرائح العشرية الأولى حتى الثالثة على ٦٥٠ ألف تومان شهريًا، فيما حصلت الأمهات في الشريحتين الرابعة والخامسة على ٥٠٠ ألف تومان. أما مبلغ هذا العام فلم يُحسم بعد، وسيعتمد على عدد الأمهات المشمولات والميزانية وعدد أشهر الدفع، وقد تتم زيادته.

ما هي أبرز برامج الدعم؟

تواصل الحكومة حاليًا تنفيذ ومتابعة مجموعة من البرامج التي تستهدف حماية معيشة الأسر والأمن الغذائي. ويأتي في مقدمتها مشروع القسائم السلعية الذي يغطي نحو ٨٧/٥ مليون شخص، برصيد مليون تومان للفرد، مع استمرار البحث عن موارد تسمح بزيادة هذا المبلغ. كما يشمل مشروع مكافحة سوء التغذية نحو ٢٦٢ ألف طفل دون الخامسة، مع دعم يصل إلى مليوني تومان للفئات محدودة الإمكانات. ويقدم مشروع «بطاقة أمل الأُم» مليوني تومان شهريًا عن كل طفل مولود اعتبارًا من ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٦ حتى بلوغه عامين.

وفي الوقت نفسه، تتابع الوزارة تأمين موارد مشروع «يسنا» لدعم الأمّهات الحوامل، إلى جانب تصحيح بيانات الأشخاص المسجلين خطأً كمقيمين خارج البلاد، حتى لا يُحرم الموجودون فعليًا داخل البلاد من حقوقهم. وتؤكد الوزارة أن الهدف المشترك لهذه البرامج هو حماية معيشة الأسر، وضمان الأمن الغذائي، وتوفير دعم أكثر استهدافًا للأمّهات والأطفال، مع السعي إلى استمرار هذه السياسات رغم تحديات الحرب والحصار ومحدودية الموارد، ومن دون اللجوء قدر الإمكان إلى وسائل تمويل تؤدي إلى زيادة التضخم وتحميل المواطنين أعباء اقتصادية إضافية.